قسم العلوم المالية والمحاسبية تخصص: - محاسبة وجباية معمقة مقياس: النظم الضريبية الدولة	المحاضرة الخامسة "المنافسة الضريبية المضرّة"	السنة الجامعية: 2020/2019 المستوى: أولى ماستر

تمهيد:

أحدثت الحركة المتسارعة لتدفقات عوامل الإنتاج بين الأقاليم في العالم وكثافة حركة المبادلات التجارية بين الأقطار إلى ظهور العديد من الظواهر والمشاكل الناجمة عن هذه التحولات، من بينها تلك المتعلقة بالضريبة، فنجد ان التنافس بين الدول لاستقطاب رؤوس الأموال وزيادة حجم الإستثمارات لم يقتصر على تكاليف عوامل الإنتاج بل امتد بتقديم المحفزّات الضريبية المغرية، مما قلّص بشكل محسوس من إيرادات الجباية العادية لدى هذه الدول وأدى إلى تآكل أوعيتها الضريبية وزيادة نفقاتها الضريبية.

أولا– مفهوم المنافسة الضريبية

تعني المنافسة الضريبية مجمل الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي من أجل تشجيع الاستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي، بتخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات الضريبية. وتماثل سياسة المنافسة الضريبية سياسة الحماية أو الدعم التي تقوم بها الدولة لحماية أو دعم صادراتها، دون مراعاة للسياسات المضادة التي يمكن أن تقوم بها الدول المنافسة لها.

و على هذا الأساس يمكن القول بأن المنافسة الجبائية المضرة تعني تسابق الدول في منح المزيد من الامتيازات الجبائية لرؤوس الأموال الأجنبي بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية نحوها، مما يلحق أضرارا كبيرة بحصيلة الضرائب للدول الأصلية لهذه الاستثمارات التي كانت هذه الاستثمارات تستخدمها مقرا عاديا لها، وكذا لحصيلة الضرائب للدول المستفيدة من هذه الاستثمارات لأنها ضحت بجزء من إيراداتها الضريبية في سبيل الحصول على هذه الإستثمارات.

ثانيا– أسباب المنافسة الضريبية

هناك عدة اسباب جعلت كثير من الدول تقبل على هذه الإجراءات الضريبية أهمها:

– منح المستثمر الاختيار بين أفضل الحوافز المشجعة للاستثمار، مما يجبر العديد من الحكومات على التخلي عن كثير من القيود الإدارية والتشريعية التي تحول دون تدفق الاستثمارات.

– أدى تسارع عولمة المبادلات والاستثمار إلى تغيير وتعديل النظام الضريبي الوطني.

– إلغاء الحواجز غير الضريبية على المبادلات الدولية والاستثمار الدولي وتكامل الاقتصاديات الوطنية، أدى الى اعتماد إصلاحات جبائية مركزة على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض المعدلات الضريبية. مما انعكس على تخفيض إلى أقصى حدّ ممكن تلك العوائق الناتجة عن الضريبة.

– قيام المؤسسات الدولية النقدية المتمثلة أساسا في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتشجيع البلدان على تقويم أنظمتها الضريبية ونفقاتها العمومية بغرض القيام بتصحيحات إذا اقتضى الحال وتحسين المناخ الضريبي للاستثمار.

– ساعدت زيادة حركة رأس المال في انتعاش الأسواق المالية بشكل عام مما شجع البلدان على تخفيض الحواجز الضريبية أمام حركة رؤوس الأموال وتطوير أنظمتها الضريبية للتجاوب مع هذه الظواهر...

ثالثا – آثار المنافسة الضريبية

إن الإجراءات الضريبية التي تتخذها الحكومات من جانب أحادي تحدث آثارا سلبية عديدة على النظم الضريبية لدول أخرى، وهذا رغم ما توفره للدولة التي تصدر هذه الإجراءات من استقطاب لرؤوس الأموال وانتعاش اقتصادي، حيث في الحقيقة عبارة عن سرقة للأوعية الضريبية لهذه الدول، ومن أهم الآثار السلبية المحتملة للمنافسة الضريبية بين الدول نجد:

1- تدمير تكامل وعدالة الهياكل الضريبية، حيث أن السلطات الضريبية الوطنية تكون عاجزة عن فرض ضرائب على رؤوس الأموال سريعة الحركة، وينتج عن ذلك إعادة توزيع العبء الضريبي من رؤوس الأموال القابلة للانتقال إلى رؤوس الأموال الأقل قدرة الانتقال، أو من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الوطنية، وهذا فإن الأقل قدرة مطلوب منه أن يدفع أكثر، وهذا إخلال بمبادئ وأسس العدالة الضريبية.

2- التأثير على السيادة الضريبية للدولة، حيث أن انتهاج سياسة ضريبية توسعية قد يؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية إلى دول أخرى ذات أنظمة ضريبية مفضلة وضغط ضريبي منخفض، مما يكلفها خسارة مالية ناتجة عن فقدان المنافع التي كانت تقدمها هذه الاستثمارات من خدمات ومناصب عمل، وضياع جزء من الإيرادات الضريبية التي كانت تدفع من هذه الاستثمارات، وعلى هذا الأساس فإن اصدر أي إجراء ضريبي من قبل دولة ما يكون بالأخذ بعين الاعتبار واقع هذه الاستثمارات الأجنبية والامتيازات التي تقدمها للدولة.

3- إلحاق أضرار وخيمة على البلد الأصلي حيث أن المستثمرين بإمكانهم ا استغلال أموالهم في دول ذات أنظمة ضريبية مفضلة لتقليل الضغط الضريبي الذي يقع على عاتقهم في بلدهم الأصلي فهؤلاء المكلفون هم في الحقيقية رابحون بدون مقابل بحيث يستمتعون بالنفقات العامة في بلدهم الأصلي دون أن يساهموا في تمويلها.

4- إفساد الهيكل الجبائي للدول المتنافسة ضريبيا، حيث أن قدرة الشركات دولية النشاط على التهرب الضريبي له تداعياته الكبيرة على الهيكل الضريبي للدول، نظرا لما قد يحدثه التهرب الضريبي من عجز في الميزانية أو خفض في النفقات العامة.

رابعا– سبل الحد من المنافسة الضريبية المضرة

لمعالجة الظواهر الضريبية المعيقة لنمو اقتصاديات الدول، اتضح من الضروري إحداث تنسيق ضريبي بصورة تجعل دور الضرائب محايدا إزاء تدفقات عوامل الإنتاج والحركة التجارية داخل التكتلات الاقتصادية، ويجعل هذه الدول على قدم المساواة في الاستفادة من القيم المضافة التي تحصل عليها من هذا التنسيق....